

الفصل الرابع

(إدارة وتمويل التعليم)

الاسس القانونية :

تبعاً لدستور ١٩٥٤م تتحدد الملامح والاسس القانونية للإدارة التعليمية على النحو التالي : (١)

١ - تنص المادة (١٥٨) على أن التعليم والثقافة يجب أن تستهدف نشر الروح القومية والمعرفة بين المواطنين وتجعلهم قادرين على كسب العيش .

٢ - على الدولة طبقاً للمادتين (١٥٩ - ١٦٠) - أن تهيئ الفرص التعليمية المجانية لجميع الأطفال من سن ٦ - ١٢ مع تقديم الكتب والمساعدات لأبناء الأسر الفقيرة ، الى جانب قيام حكومة الدولة والحكومات المحلية والاقليمية بتقديم المنح المدرسية (مادة ١٦١) .

٣ - كما تنص المادة (١٦٢) على أن تخضع جميع المؤسسات التعليمية والثقافية والشعبية والخاصة لإشراف الدولة ، وتشترط المادة (١٦٣) أن تدفع الحكومة مستحقات نشر التعليم في الأقاليم المختلفة ، وإذا كانت المادة (١٦٤) تشترط التنسيق بين الحكومة والأقاليم والمجالس البلدية وتخصيص ميزانية للمقاطعه تتفق على برامج التعليم العام والدراسات التعليمية والخدمات الثقافية ، فان خضوع القانون الاساسى لوزارة التربية والتعليم .

World survey, op. cit. pp. 319 - 322.

(١)

٤ - الحزب الشيوعي له سلطة التحكم فى تحسين سياسه الدولة التى لها بناؤها الخاص المحلى والاقليمى ، كما أن المؤتمر القومى للحزب الشيوعى مع لجنته المركزية يضع اللمسات الأولى للسياسات القومية ، الى جانب وضع أعضاء الحزب فى مكان القيادة بالنسبة لعضوية اللجان المختلفة .

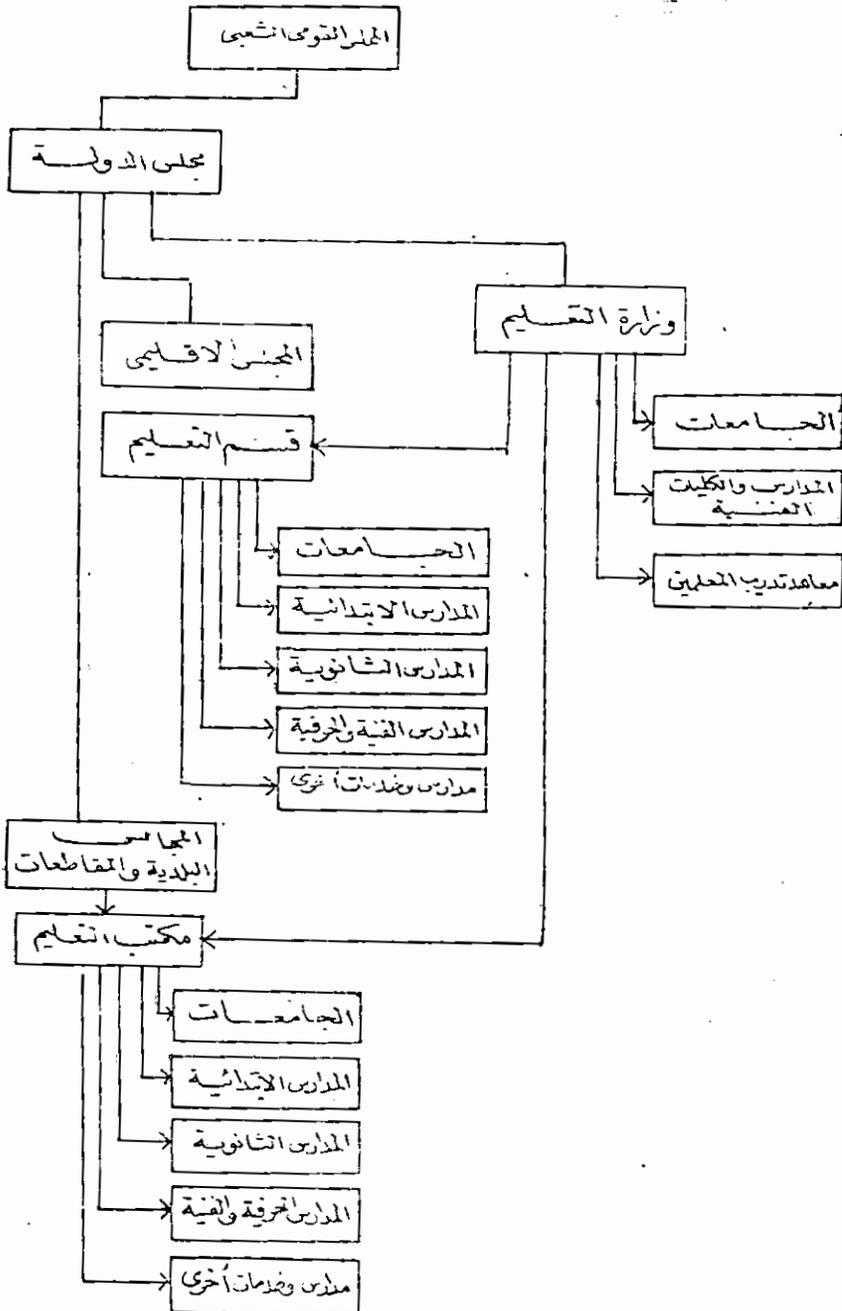
٥ - يعتبر « المؤتمر القومى للشعب » أعلى سلطة ويقوم من خلال لجنته الثابتة والتنفيذية بتحسين وتطوير السياسه القومية للتعليم ، كما يعتبر مجلس الدولة أو مجلس الوزراء أو مجلس وزراء المؤتمر الشعبى ، الهيئة الادارية التى يمكن أن تتحكم فى السياسة التعليمية للدولة ومن خلال وزارة التعليم التى هى عضو فى هذا المجلس ، ومن خلال اللجان المختلفة التى تنبثق عن مجلس الوزراء .

٦ - وزارة التعليم هى أعلى هيئة ادارية للتعليم فى الدولة ، والمسئولة عن الأعمال الاكاديمية والتربوية ، وتوجه وتشرف على العلاقات الادارية المحلية .

٧ - واذا كانت أسلطة التشريعية على مستوى الدولة تتمثل فى المؤتمر الشعبى القومى « الكونجرس العام » فان هناك مجالس شعبية اقليمية « الكونجرس الاقليمى » فى كل مدينة أو مقاطعة يتم انتخابها من القاعدة ، ثم تقوم بدورها فى انتخاب بقيه المستويات الى أعلى حتى المؤتمر القومى .

٨ - وطبقا للدستور قسمت البلاد الى ٢١ مقاطعة وخمس مناطق مستقلة ومدينتين كبيرتين لهما استقلال ملحوظ ، كما قسمت الأقاليم الى مدن وتقوم العلاقات بين كل هذه المستويات على أساس المركزية الديمقراطية بمعنى أن نابع السياسات من القواعد والمستويات الادارية الأدنى ثم تصبح ملزمه لتنفيذ بعد اقرارها على مستوى القمه .

تشارة، خطوط السلطات التعليمية في الصين



مستويات الادارة :

يمكن تقسيم الادارة التعليمية فى الصين الى ثلاث مستويات
هى : (٢)

١ - المستوى القومى (المركزى) وتكون وزارة التعليم خاضعه
للسلطة التنفيذية يوان Yuan وتقوم بالاعمال الادارية للتعليم .

٢ - المستوى الاقليمى : وتكون الادارة التعليمية فيه خاضعة
لسيطرة حكم أو سلطة حكومات المديرية الخاصة بالادارة التعليمية ،
وتكون تحت توجيه و اشراف الوزارة .

٣ - المستوى المحلى : حيث توجد مكاتب واقسام للتعليم وتخضع
لسلطة الولاية وحكومات المجالس البلدية الخاصة التى تقوم بادارة المهام
التعليمية الخاصة بالولايات أو المقاطعات والمجالس البلدية وتكون أيضا
خاضعه لاشراف وتوجيه الادارات التعليمية المركزية .

وسوف نقصر الحديث هنا على المستوى القومى لاهمية هذا
المستوى ودوره الكبير فى ادارة وتنظيم التعليم فى جميع المستويات .
المستوى القومى :

(١) وزارة التربية والتعليم : وتمثل السلطة القومية المشرفة على
التعليم فى البلاد وقد طرأت على الوزارة عدة تغييرات هامة ، ففي عام
١٩٤٩ عند تأسيس مجلس الدولة لأول مرة كانت هناك وزارة واحدة
للتربية ، وفى عام ١٩٥١ انقسمت الوزارة الى وزارتين : وزارة التربية ،
ووزارة التعليم العالى . وفى عام ١٩٥٤ اندمجت الوزارتان مرة
اخرى فى وزارة واحدة هما وزارة التربية ووزارة التعليم وفى عام ١٩٦٤ انقسمت مرة
اخرى الى وزارتين : التربية والتعليم والتعليم العالى كما هو الحال
اليوم (٣) .

World survey. op. cit.

(٢)

Chiu - Sam Tsang, op. cit. p. 81.

(٣)

(ب) وفى عام ١٩٥٤م وقبل تنظيم الادارة المركزية الشعبية كان التنسيق بين وزارات الثقافة والتربية والتعليم والصحة وأكاديمية العلوم ومكتب الاختبار والناشرين يتم من خلال « جمعية التربية والثقافة » المنبقة عن مجلس الدولة . وكانت هذه الجمعية تضم ٤٧ عضوا منهم وزراء- ونواب وزراء ، وكان رئيس هذه الجمعية يدعى « كوموجو » وكان « لوتنج ياي » رئيس قسم الدعاية للحزب الشيوعى الصينى واحدا من نواب رؤساء الجمعية الأربعة ، ومنذ عام ١٩٥٤م حلت هذه الجمعية محل مكتب الشؤون الثقافية والتعليمية وذلك تحت اشراف رئيس الوزراء (٤) .

(ح) اتسام الادارة التعليمية فى الصين بالمركزية يتفق مع رغبة حكومة الصين الشيوعية فى تنفيذ سياستها التعليمية الجديدة واعتماد الاجيال بالشكل الذى يتفق مع أيديولوجيتها ، لذلك كان اشراف الوزارة على جميع أنواع التعليم وتخصيص ادارة لكل نوع من أنواع التعليم وتعيين مدير لكل اقليم يشرف على شئون التعليم ويكون مسئولا أمام الوزارة كما سنرى . كما أخضعت الوزارة المدارس التبشيرية لاشرفها الكامل وقد كانت تلك المدارس تابعة لهيئات أجنبية تديرها دون رقابة أو تفتش ، وذلك لأن الدولة لم توافق على ما تتبعه تلك فى تعليم دين معين تعليما اجباريا ، الى جانب رغبتها فى أن تكون الادارة المنفذه لمناهج التعليم فى أيدي وطنية ، كما كان ذلك استجابة للاصوات التى تحارب الاستعمار الثقافى . وقد استجابت هذه المدارس للوضع الجديد وغيرت نظامها بما يتفق ورغبة الحكومة فأسندت ادارة هذه المدارس الى اصينيين وجعلت التعليم الدينى بها اختياريا وخضعت لتفتيش الوزارة وعدلت مناهجها وحلت اللغة الصينية محل اللغة الانجليزية (٥)

(٤) محمد قدرى لطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .
Chiu - Sam Tsang, op. cit.

(د) واذا كانت الوزارة مسئولة عن التعليم بصفة عامة فان هناك بعض المدارس التى تترك أمر ادارتها للمصانع والمؤسسات والأجهزة الحكومية والهيئات المدنية والقوات المسلحة وكوميونات الشعب والمدن . وفى كل هذا تؤكد الصين على ناحيتين : العمل واعداد القوى البشرية ثم الحرب ضد الجهل ، لذلك حملت المصانع وغيرها من المؤسسات دارة البرامج التربوية التدريبيه بل ومدارس أيضا (٦) .

(هـ) ولما كانت الوزارة مسئولة عن التعليم والبرامج الثقافية وتربية الأمة ، الى جانب حق التوجيه والهيمنة على النواحي الثقافية والتربوية التى هى فى يد السلطات التنفيذية لجميع الحكومات أو الادارات المحلية فان الوزارة قد وزعت المسئوليات على عديد من الادارات التابعة لها وذلك تيسير للعمل وتحديد المسئوليات .

● البناء الادارى :

ان السلطة التنفيذية « يوان » Yuan هى أعلى نظام ادارى فى الولاية أو الدولة ، وتشكل وزارة التعليم جزءا من السلطة التنفيذية ، وهى تقوم بادارة المهام التعليمية فى الدولة طبقا لقانون ١٠٨ الذى ينص على أنه اذا كانت الحكومة المركزية تمثل القوة الشرعية والادارية فانها تقوم بارسال مندوبين عنها الى حكومات المديرىات والاقاليم .

واذا كانت المديرىات تمثل قوة شرعية وادارية طبقا للقانون ١٠٩ ، فانها تقوم أيضا بارسال مندوبين عنها الى الولايات أو المقاطعات ، وهكذا يتم التفويض بالتدرج فى السلطات حتى المستويات الأدنى ،

-
- (٦) عبد الغنى عبود وآخرون ، مرجع سابق ،
يانج تشن ، مرجع سابق .

وفى حالة حدوث أى خلاف فى الرأى فان الأمر يحسم بواسطة السلطة التنفيذية المركزية Yuan (٧) .

كما يتم تقسيم مسئوليات الوزارة على المستوى المركزى على النحو التالى : (٨)

١ - ادارة التعليم العالى :

وتشرف على وضع الخطط للتعليم العالى والنهوض به ، كما تشرف على لمعاهد المختلفة التابعة للتعليم العالى مثل معهد التعليم الفنى ، ومنظمة الارشاد الاكاديمى ، ودرجات التاهيل الاكاديمى .

٢ - ادارة التعليم الثانوى :

وتشرف على التعليم الثانوى والحرفى (المهنى) الى جانب قيامها باعمال التشييد والتغيير فى المدارس المحلية .

٣ - ادارة التعليم الابتدائى :

وتشرف على كل ما يخص التعليم الابتدائى على المستوى المركزى والمحلى .

٤ - قسم التربية الاجتماعية :

ويهتم بشئون التربية المنزلية ، والتربية الخاصة (المتخلفين عقليا وجسميا) الى جانب اشرافه على الثقافة العامة والهوايات والمكتبات وحفظ لآثار والثرات وذلك من خلال انشاء المجموعات الثقافية (الموسيقى - الدراما - السينما والاذاعة) وغير ذلك من الاساليب الفنية .

٥ - قسم المتابعة والتخطيط :

ويهتم بوضع الخطط التعليمية وتقييم المستويات التعليمية سواء

World Survey, op. cit.

(٣)

Ibid.

(٤)

على المستوى المركزى أو الاقليمى وتشجيع الشباب فى الاقاليم المتربطة أو المجاورة للالتحاق بالمدارس ، والاشراف على المساحات التربوية والتعليمية ، وسمى هذا القسم أحيانا بقسم التعليم المجاور .

٦ - قسم الشؤون العامة :

ويقوم بانجاز وتوزيع وحفظ المستندات والمطبوعات الخاصة ، الى جانب المشاركة فى الجريدة العامة . كما يقوم بالاشراف على التمويل وتوزيعه على الانواع المختلفة من التعليم .

٧ - المكتب الدولى للعلاقات التربوية والثقافية :

ويهتم بأعمال التعاون مع المنظمات الثقافية والدولية ، وتبادل الأساتذة والطلاب واختيار المبعوثين ، وتبادل الاعلام بين الدول المختلفة كما يوجد فى كل اقليم قسم للتعليم يرأسه أحد أعضاء لجنة التعليم ويتضمن تقسيم العمل : التعليم العالى - الامتحانات - والتدريب لتعليم الحرفى والابتدائى والتربية الاجتماعية ومدارس المراسلة والشؤون لعامة

● التفتيش :

تخضع المدارس لنظام دقيق للتفتيش والاشراف الفنى ، فيوجد فى « ديوان الوزارة » عشرة مفتشين كبار وعدد قليل من المفتشين اصغار الى جانب مكتب المشرفين يضم ثلاثة وعشرون مشرفا وثمانية عشرة مراقبا . وتقوم جامعة تايوان بتقديم التوجيه والارشاد الفنى للمدارس الثانوية . وينقسم عمل مفتش وزارة التعليم أثناء المرور الى نوعين : (٩)

١ - تفتيش عام ويشمل الجوانب الفنية والتربوية بصفة عامة ، كما يشمل التوجيه والارشاد .

٢ - تفتيش خاص بالمواد الدراسية وبعض المشكلات التربوية .

● ادارة التعليم الجامعى :

١ - بصفة عامة يمكن القول أن التعليم العالى كان يخضع لاشراف وزارة التعليم الى أن اصبح له وزارة مستقلة كما سبق ان ذكرنا وان كانت بعض المدارس الخاصة بالتعليم العالى تدار جزئيا بواسطة وزارات مختصة وفقا لاهدافها ، وبينما توجد أقسام خاصة بهذه الوزارات لاحكام الرقابة والتوجيه ، فان وزارة التعليم العالى تقوم بدور التنسيق والاشراف على سير العمل من الناحية الفنية (١٠) .

٢ - كما تولت وزارة التعليم العالى مسؤولية الاشراف المباشر على بعض الكليات والجامعات مثل الجامعات المختلطة وبعض الجامعات العادية والكليات وان كان ذلك لا يمنع أيضا من اشراف بعض الجهات الأخرى ، وعلى سبيل المثال فان جامعة Sun Yat - Sen جامعة مختلطة فى Canton لا تديرها وزارة التعليم العالى فقط بل أيضا يشترك فى ذلك الحكومة الادارية فى إقليم Kwangtung والتي لديها ادارة مستقلة للتعليم العالى الى جانب اشراف الحزب المحلى . (١١)

٣ - ولما كان التعليم قلم السياسة ، وفى خدمة الشعب ، فقد ظلت المدارس والكليات الخاصة بما فى ذلك الكليات الدينية ، قائمة لفترة قصيرة بعد تأسيس الجمهورية الشعبية . وفى عام ١٩٥٢م وبمقتضى الحملة الاعلامية لاعادة تنظيم الكليات والاقسام تم تدعيم الكليات والاقسام والأخذ بمبدأ « اخضاع الشئ للعقل » والغاء الاعادات والاهتمام بالامكفات من جانب الدولة لنكفل لها التوزيع الجيد ، ثم أدمجت هذه الكليات والجامعات القبطية بالصين وعددها ثلاثة عشر أستستها لجان دبلوماسيه معظمها أمريكيه ، أدمجت مع كليات وجامعات

Chiu - Sam Tsang, op. cit. p. 194.

(١٠)

Ibid p. 195

(١١)

الحكومة وتم الغاء أسمائهم ، كما لقيت الجامعات الكاثوليكية نفس
المصير (١٢) .

وعقب الحملة الاعلامية أيضا كانت صيحة الاحتجاج من هيئات
الجامعة بمساندة حزب المثقفين هي Chie Shou chih Hsiac والتي
تعنى « ادارة الجامعة يجب أن تكون بواسطة أساتذة الجامعة » أسوة
بما يتبع فى بعض الجامعات البريطانىة حيث يتم اختيار أساتذة الجمعة
من مجلس الشيوخ الذى يكون له سلطة اللبث فيما يختص بقضايا
الجامعة . وقد حاز أساتذة الجامعات فى Peking على نسبة عالية
من الاصوات بالموافقة على الرأى وذلك أثناء حكم الحزب الليبرالى فى
فى الفترة من ٥٦ - ١٩٥٧م أثناء الحملة الاعلامية Let the hundred
schools contend وكانت هذه البساطة من جانب الجامعيين سببا
من أسباب زيادة الشيوعيين لتكتيكاتهم ومعداتهم من أجل النضال فرفع
الشيوعيون شعار Both red and expert والذى نتج عنه ارسال
المدرسين بالجامعات الى المناطق الريفية ليشاركوا فى العمل اليدوى
فى المزارع ليساعدوا الفلاحين حتى يصبحوا ثوريين شيوعيين وبذلك
تم تسويه تلك الخلافات وأصبح من غير المهم أن تكون ادارة الجامعة
فى قبضة الرئيس أو فى قبضة مجلس الجامعة أو ما اذا كان مجلس
الجامعة يتألف من أكثر من فئات حزبية أو أكثره من الجامعيين ، وقد
قام بهذه المبادرة لحزب الذى كانت له الكلمة الاخيره (١٣) .

● قبول الطلاب بالجامعات والمدارس العليا :

تشارك الوزارة مع الوزارات الاستشارية ومختلف المدرس
التكنولوجية والعالية فى تحديد عدد المقبولين بالمدارس العليا والجامعات

Chi - Sam Tsang op. cit. p. 196.

(١٢)

Ibid. p. 198.

(١٣)

وذلك تبعاً للحاجة إلى هذا النوع من الفنيين والمهنيين وعدد الملتحقين ورغبات الطلاب . ويطلب من الطالب الذي يريد الالتحاق بالجامعة : المؤهل الدراسي ونتائجه في امتحان القبول بالجامعة والمكانة الاجتماعية لعائلة الطالب ، إلى جانب الوضع السياسي والسن وبعض المعلومات الأخرى . وفى ضوء ذلك يتم تقنين عدد المطلوبين للتمرين وهذا يختلف من سنة لأخرى . ولعدة سنوات مستمرة كان يتم استبعاد الكثير من امتحاز القبول بالكليات والجامعات ، وكانت الاختبارات تتم فى ثلاثة اقسام رئيسية وعلى الطالب أن يختار واحد منها وهى : (١٤) .

- ١ - الهندسة والعلوم الطبيعية .
- ٢ - الطب والزراعة .
- ٣ - الآداب والتاريخ .

واللغة الأجنبية كانت مادة ضرورية فى الاختبار لجميع الاقسام ، وقد تكون لغة انجليزية أو روسية باستثناء الطلاب الذين ينتمون إلى الاقليات والطلاب المتقدمين للالتحاق بقسم التاريخ والآداب ، والطلاب من العمال والفلاحين والجنود على مدى سنتين أو أكثر . ويطلب من الطالب أن يذكر ٥ أو ٦ رغبات والمجال الذى يرغب التخصص فيه والكليات التى يرغبها (١٥) .

وتكون قرارات وزارة التعليم العالى مبنية على نتائج اختبار القبول بالجامعات إلى جانب بعض العوامل الأخرى . ثم تقوم الوزارة بنشر أسماء المرشحين الفائزين والمواد والمدارس التى تم تخصصهم فيها قبل بدء العام الجامعى فى الخريف وهذا ما يسمى

Unified distribution.

Chui - Sam Tsang, op. cit.

(١٤)

Ibid. p. 199.

(١٥)

● تأسيس اللجنة الوطنية للتربية : (١٦)

ضمن التصور الخاص بضرورة رفع حماس الدوائر المختلفة والمناطق وقطاعات المجتمع وتوجيهها فيما يحقق تطوير التربية والاهتمام بحركة الاصلاح التربوى وتوحيد الادارة المسؤولة عن التعليم والتوجيه ، فان المجلس الوطنى كان بحاجة الى انشاء هيئة عامه مسؤولة عن التربية الوطنية ، ذلك لان وزارة التربية السابقة وجدت أنه من الصعوبة بمكان أن تضطلع بالتخطيط الكامل للتعليم فى الدولة ، ولهذا السبب اقترح الرئيس (شاوليانغ) عام ١٩٨٥ ، أثناء انعقاد المؤتمر الشعبى الوطنى ، قيام اللجنة الوطنية للتربية لتحل محل وزارة التربية وتتولى مهام التعليم فى جميع أنحاء البلاد وقد تم ذلك بعد أن حصل هذا الاقتراح على موافقة المؤتمر الشعبى الصينى السادس فى جلسته الحديه عشر ، وحلت بذلك اللجنة الوطنية المركزية المشار اليها محل وزارة التربية وتم اعلان ذلك . ويرأس هذه اللجنة وزير بدرجة نائب رئيس وزراء يعاونه فى ذلك ثمانية أعضاء منفرغون .

أما بقية أعضاء اللجنة فمعظمهم من نواب الوزراء أو نواب رؤساء اللجان للتخطيط المركزى التى تشمل اللجنة الاقتصادية ، واللجنة العلمية ، واللجنة الثقافية ووزارة المالية ، ووزارة العمل والتوظيف . وأعطيت هذه اللجنة صلاحيات فى اتخاذ القرار اكثر بكثير من وزارة التربية السابقة .

ان هذه اللجنة مسؤولة فى الوقت الحاضر مسئولية مباشرة عن رسم الاستراتيجيات والسياسات والتخطيط لتطوير قضية التعليم والتربية فى الصين ، اضافة الى اضطلاعها بمهام التنظيم والتنسيق لتحسين وتطوير وتوحيد انظم الادارية والقيام بالاصلاحات المطلوبه فى النظام التعليمى . أما فيما يتعلق بالمحافظات والمناطق والبلديات التى تقع

(١٦) تطور التربية فى الصين ، مرجع سابق ص ٢٦ .

تحت ادارة الحكومة المركزية مباشرة ، فهي المسؤولة عن وضع وانشاء لجانها التعليمية الخاصة . وعلى هذا الاساس واستنادا الى الاحصائيات الرسمية لشهر تموز (يوليو) ١٩٨٦ م ، تمكنت ثمانية اقاليم من اقامة لجانها التربوية الخاصة بها .

● اصلاح النظام الادارى للتعليم العام : (١٧)

أصبح التعليم فى المرحلة الابتدائية والمتوسطة ، بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية قضية مهمة تولتها السلطات المحلية . وعملا بالنظام الادارى السابق فى هذا المجال ، فقد أصبح لازما على السلطات الإقليمية وسلطات البلديات أن تضع السياسات والخطط التربويه المناسبة للتعليم المحلى وتهيئة الموارد المالية اللازمة لها فى الوقت الذى تتولى فيه الدوائر التربوية فى المدن والريف بالتعاون والتنسيق فيما بينها مسألة تطبيق هذه الخطط والسياسات وادارة المدارس كل وفق نطاق صلاحياته . وابتداء من النصف الثانى لعام ١٩٨٣ ، بدأ قسم من الاقاليم والبلديات تجربة اجراء الاصلاحات وادخال التعديلات المناسبة على النظام الانراى فى اتعليم العام فى الريف ، واعتمادا على هذه الخبرات المجتمعه ، اتخذت اللجنة المركزية للتعليم قرارا بشأن اصلاح التعليم ، يتم بموجبه تخويل السلطات المحلية صلاحية ادارة التعليم الابتدائى فى البلاد وأن تتخذ هذه السلطات الاجراءات اللازمه لوضع المبادئ المطلوبة فى مجال التعليم ، كما عليها أن تقوم بتنفيذ السياسات الموضوعه والنظم والخطط التفصيليه فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة المركزية فى وضع الاستراتيجيات والخطط العامة للتعليم الابتدائى . وبموجب هذا القرار تقع على السلطات المحلية أيضا مسئولية ادارة المدارس المحلية وتوفير مستلزمات العمل فيها كما تقع عليها مسئولية تجنيد كل الطاقات وامكانيات الادارة لشئون التعليم .

(١٧) نفس المرجع السابق ، ص ٢٧ .

ان القيام بالاصلاحات المطلوبه خلال السنتين المنصرمتين ، جعل السلطات المعنيه على المستوى الاقليمى ، تتولى تطوير المناهج ووضع القوانين والانظمة ونهية ورصد المبالغ اللازمه وتوزيعها وتوفير المعلمين ، وبخاصة معلمى المدارس المتوسطة والثانوية المطلوبين فى التعليم الابتدائى وأن تدير بطريقة مباشرة بعض المدارس المتوسطة النموذجيه القبلية وبعض المدارس التجريبية ، وفى نفس الوقت تشرف المدن على اداء كليات اعداد المعلمين وعلى كليات اعادة تدريب المعلمين ومدارس اعداد المعلمين الثانوية والمتوسطة والابتدائيه ضمن حدود ادارتهم . اما فى المناطق الحضرية فقد وضعت المدارس الابتدائية والمتوسطة بنوعيهما والثانوية المهنية تحت اشراف قيادة السلطات البلديه المباشر (عدا تلك البلديات الواقعة تحت ادارة واشراف الحكومة المركزية) .

وفى المناطق الريفية ، تتولى السلطات المحلية أساسا شئون المدارس المتوسطة فيها ، وكذلك مدارس اعادة تدريب المعلمين والمدارس الثانوية الزراعية والفنية والمدارس المتوسطة التجريبية والابتدائية ومدارس التعليم الخاص للصم والبكم والعمى وهناك بعض المدارس فى القرى والمدن ، تتولى ادارتها سلطات تلك المدن او القرى .

اما فيما يتعلق بتوفير المبالغ اللازمه للتربية ، فان الاجراءات المعهودة هى أن تقوم القاطعات بتخصيص المبالغ السابق تخصيصاً وارسالها الى المدن الكبيرة حيث تتولى هذه المدن بدورها مسئولية تنظيم الصرف والاشراف على الميزانيات وتحديد الاحتياجات وفيما يتعلق بشئون الموظفين ، فقد منحت بعض السلطات الاقليمية مكاتب الاقاليم صلاحية تعيين متيرى المد ارس المتوسطة والمدارس الابتدائية كما تتولى هذه المكاتب أيضا شئون ادارة المعلمين المعينين من قبل الحكومة المركزية فى الوقت الذى تتولى المدن الكبيرة شئون جميع المعلمين سواء جاء تعيينهم من قبل السلطات الاقليمية أم المركزية .

وعلى كل حال ، فإن تطور التعليم والمهام الفنية في التدريس أصبحت جميعاً ضمن اطار مسئولية سلطات المقاطعات .

● تعريب الاداريين التربويين : (١٨)

ان المعهد المركزى للادارة التربوية التابع للجنة الوطنية للتربية ، مسئول مسئولية مباشرة عن عملية تدريب القيادات الادارية لمؤسسات التعليم العالى فى الدولة والادارات التعليمية فى الاقاليم والمناطق الادارية والبلديات ، وقد عهدت اللجنة الوطنية للتربية مسئولية اعداد فصول دراسية خاصة لتدريب الاداريين فى التعليم العالى ، الى ست جامعات او كليات للمعلمين فى انحاء البلاد . كما تبنت ، فى الوقت ذاته ، ادارات معنية اخرى ، ومؤسسات اقليمية وبعض الجامعات وكليات صيغا متعددة مختلفة لتدريب كفاءة الموظفين فى الدوائر الادارية وتحسينها .

ويتم تدريب المسئولين عن الادارات المدرسية ، الابتدائية والمتوسطة على مستوى الاقاليم والمقاطعات فى كليات التربية لهذه الاقاليم والمقاطعات ، وكذلك فى المدارس المختصة باعادة تدريب المعلمين فى الاقاليم .

واستطاعت المعاهد الفنية التابعة للجنة الوطنية للتربية وحدها فى نهاية عام ١٩٨٥ م أن تدرّب عشرة مجموعات من الموظفين الاداريين بلغ عددهم خمسة آلاف موظف ومن بين هؤلاء (٦٠٠) من رؤساء الدوائر التربوية فى الاقاليم والمقاطعات الادارية ورؤساء العديد من الجامعات والكليات .

● التحويل :

بصفه عامة يمكن القول انه مداامت الدولة هى التى تشرف على

(١٨) تطور التربيه فى الصين ، مرجع سابق ص ٢٩ .

التعليم ، فإن عليها أيضا تمويله ولكن هناك بعض الاختلافات فى تلك القاعدة حيث تساهم بعض الهيئات والمؤسسات فى التمويل بدرجات متفاوتة للنهوض بمستوى التعليم ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

١ - تشترك بعض الهيئات المحلية والقرى فى التمويل من خلال الضرائب أو الاسهام فى بناء المدارس « يتعين على جميع المصانع والمؤسسات وأجهزة البحث العلمى والمكاتب العامة والهيئات المدنية والقوات المسلحة والكموميونات الشعبية والمنظمات فتح المدارس والمشاركة فى تأسيسها » (١٩) .

٢ - يحدد الشكل الدستورى الأسمى لعام ١٩٧٤ م النفقات العامة للتعليم على مختلف مستويات الدولة ويقسمها على تلك المستويات بنسبه ١٥٪ من ميزانية الدولة ، ٢٥٪ من ميزانية الاقاليم ، ٣٥ من ميزانية المجالس البلدية (٢٠) .

٣ - فى عام ١٩٥٢م صدر قرار تنظيم اعنة المدارس الثانوية والعامة وكان لاستقرار الاحوال السياسية فى الصين اثره فى نشر التعليم الاجبارى بصورة فعلية ووضعت فى عام ١٩٣٥ م خطه شامله تتضمن الاعتمادات المالىه الكافيه ، ولكن الظروف المالىه للدولة وقلة رواتب المعلمين فى المرحلة الابتدائية اقتضت ان يدفع كل تلميذ مصروفات مدرسية قليلة . (٢١)

٤ - كما اقتضى تطوير التعليم فى عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٧ م فرص ضريبة اضافية لحساب التعليم تضاف للميزانية العامة « على أن تنق ميزانية التعليم بمقدار ٨٥٪ تستخدم فى الانفاق على العملية التعليمية ، ١٥٪ على النفقات الرئيسية مثل بناء المدارس وتأسيسها (٤) .

- توضع النفقات التى تحتاجها المدارس الخاصة بواسطة قرار المديرين باستثناء النفقات الصغيره مثل المبانى فيتم تقريرها داخل

(١٩) فردريك هاريسون ، مرجع سابق .

World survey, op. cit., p. 319.

(٢٠)

(٢١) محمد قدرى لطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

World survey, op. cit., p. 320.

المدرس ، كما تتضمن الميزانية السنوية لوزارة التعليم الاعانات المالية الخصة بالمدارس الخارجية والمنظمات الثقافية والتعليمية فى جمهورية الصين (٢٢) .

٦ - تأثرت ميزانية التعليم فى الصين بالظروف السياسية والاقتصادية التى مرت بها خلال الفترات المختلفة من تاريخها ، وقد بلغت الميزانية العمم للصين عام ١٩٥٢ حوالى ١٠٠ر٢٨٧ر١٨٩ مليون «ين» منها حوالى ٢٢ر٣٣٢ر٢٠٠ مليون « ين » للتعليم والمشروعات الثقافية والاجتماعية (٢٣) .

٧ - النفقات السنوية على التعليم : (٢٤)

ان الجدول التالى يبين مقدار النفقات السنوية على التعليم فى الصين منذ سنه ١٩٨٢ م حتى سنة ١٩٨٥ م وتشمل هذه النفقات المبالغ المرصودة من قبل الحكومات المركزية والسلطات المحلية ، ولا تشمل تلك المبالغ الاستثمارات فى المبانى الاساسيه للتعليم ولا الهبات من المؤسسات والتعاونيات الريفيه الاقتصادية والمؤسسات الاخرى والدخل من برامج دراسه العمل ، ونسبه الدخل والمصروفات كما يلى :

ويبين الجدول الآتى تطور نفقات التعليم فى ضوء الدخل القومى فى لدة من ١٩٨٢ - ١٩٨٥ م .

بالمليون يوان	نفقات الحكومة بالمليون يوان	الدخل القومى بالمليون يوان	سنه
١١٥ر٦٨	١ر١٥٣ر٣	٤ر٢١٦	١٩٨٢
١٢٧ر٨٥	١ر٢٩٢ر٥	٤ر٧٣٠	١٩٨٣
١٤٨ر١٦	١ر٥٤٦ر٤	٥ر٦٤٣	١٩٨٤
١٨٤ر١٦	١ر٨٤٤ر٨	٦ر٧٦٥	١٩٨٥

Unesco, world survey, op. cit.

(٢٢) ، (١٣)

(٢٤) تطور التربية فى الصين ، مرجع سابق ص ٣٠ .

نسبة النفقات على التعليم % :

السنة	الرصد الوطنى	نفقات الحكومة	الزيادة الحاصلة
١٩٨٢	%٢٣٧	%١٠	%١٢٫٩
١٩٨٣	%٢٣٧	%٩٫٩	%١٠٫٥
١٩٨٤	%٢٣٦	%١٠	%١٥٫٩
١٩٨٥	%٢٣٧	%١٠	%٢٤٫٢

٨ - جمع الاموال الاضافية للتعليم من قبل السلطات المحلية : (٢٥)

ان عملية جمع الاموال الاضافية لتدعيم التعليم ، معيار مهم تنته الحكومة الصينية فى المرحلة الحالية ، وذلك لرفع معنويات مختلف قطاعات المجتمع ودفعهم للمساهمة فى عملية تطوير التعليم ودعمه وتعزيزه . ولقد تم البدء بهذه التجربة لأول مرة فى المناطق الريفية .
 أما الآن فيجرى تطبيقه فى المدن أيضا ، ولهذا الغرض تم فى شهر كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٨٤ م ، توزيع بيان صادر من المجلس الوطنى يشير الى أن الدولة آخذة بزيادة الاستثمار عن طريق المشاركة فى بناء المدارس الريفية والانفاق على التعليم ، وبحث السلطات فى المحافظات على قيام بجمع الاموال الاضافية من أجل التعليم من المزارعين والشركات ومن القطاعات الاجتماعية المختلفة والافراد ودفعهم للمساهمة فى تطوير التعليم ، على أنه يمكن الحصول على هذه الاموال من الواردات التى يتم تحصيلها من المبيعات أو باية طريقة مناسبة أخرى . وأن - الاسوب المتبع فى عملية جمع الاموال لا يفترض أن يكون موحدًا بين المنطوق المختلفة ، بل ينبغى على كل ولاية أو اقليم أن يعقد اجتماعا عاما موسعا ، توضح فيه الأوضاع الاقتصادية والامكانيات المتاحة ويشار فيه

(٢٥) تطور التربية فى الصين ، مرجع سابق ص ٣٠ .

الى ضرورة تطوير التعليم والى بذل الجهود والأموال ما أمكن . وبعد أن تم الموافقة على هذا المقترح من قبل المؤتمر الشعبى للولاية تتم عملية اقراره ورفعها الى السلطات العليا للتصديق عليه . بعدها تتم عملية تنفيذه من قبل الحكومة او السلطة المحلية وبما أن المبالغ التى يتسم الحصول عليها تاتى من الولاية أو الاقليم . لذا يقترض أن توظف هذه المبالغ لصالح الولاية نفسها ، وعلى سلطات الاقليم او الولاية أن تقيم لجنة ادراية للتربية والتعليم تتألف من ادارتين من بين الكفاءات المتوافرة نتولى هذه اللجنة مسئولية الاموال الاضافية الواردة واعداد تقرير مفصل عن ميزانية الاجمالية للمؤتمر الشعبى المحلى على أن تكون مرتبطة بالدوائر المالية والتربوية والاقليمية وتعمل بتوجيه وارشاد منها .

ولقد أصدر المجلس الوطنى منشورا آخر فى نيسان (ابريل) ١٩٨٦ م قامت المناطق الريفية بموجبه بحملة جمع تبرعات لتدعيم التربية والتعليم وذلك فى الأول من تموز (يوليو) ١٩٨٦ م . واعتمدت هذه المناطق لجمع المبالغ المطلوبه على الضرائب التى تفرض على المنتجات بحيث زادت نسبة الضرائب المفروضه على البضائع المنتجة ١٪ وخصصت جميعها للتعليم . كما أن الجهات المعنية التى قامت بعملية الجمع هى الوكالات المتخصصة تحت اشراف لجان ادارية اقليمية موحدة .

والجير بالذكر فى هذا المجال أن عملية الانفاق من هذه الاموال لم تشمل أعضاء هيئات التدريس وإنما شملت احتياجات المدارس الابتدائية والمتوسطة فقط . كما لم يؤخذ من هذه الاموال المكافآت التى تضاف لرواتب المعلمين أو لبقية العاملين فى القطاعات الادارية .

وهذا يمكن تلخيص أهم سمات النظام التعليمى وادارته فى الصين.

على النحو التالى :

١ - جميع أنواع التعليم تشرف عليها الحكومة وهي تتفق مع سياسة الدولة والمثل التي رسمتها الحكومة الشعبية ، كما يحافظ الحزب الشيوعي على دوره في القيادة ليس من خلال تواجد أعضائه في المستويات الادارية المختلفة ، ولكن من خلال الرقابة الفعالة وعمليات التطهير التي يقوم بها الحزب أولا بأول .

٢ - يعتمد نظام الدولة على التعليم في نشر مبادئها والحصول على التأييد الشعبي اوسع ، وتعتبر الحكومة التعليم ذا أهمية قصوى في هذا الصدد .

٣ - تعمل الحكومة على تضيق الفجوة بين المتعلمين وغير المتعلمين ، كما تعمل على رفع مستوى الطبقة العاملة لتحسين مركزها الاجتماعي .

٤ - تجعل الدولة للعمل اليدوي والانتاج الصناعي أهمية بانغة .

٥ - تهتم الحكومة بجعل التربية في خدمة احتياجات الدولة ، وتربط بين الناحية النظرية من التعليم والناحية العملية منه .

٦ - نجحت الحكومة في توحيد لغة الكلام ولغة الكتابة ، وأصبح للبلاد لغة موحدة تساعد على تحقيق الوحدة الوطنية .

٧ - ترى الحكومة أن واجبها في الوقت الحاضر العناية بالكم لا بالكيف ، ولذا تعمل بكل وسيلة على تعميم التعليم أولا ثم الارتقاء بنوعه فيما بعد .

٨ - أعدت دراسات قصيرة المدى لتدريب عدد كبير ممن يقومون بالدعايه للنظام القائم في البلاد .

مراجع الباب الثانى

أولا : المراجع العربية :

- ١ - ، أحوال الصين ، دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين ، مايو ١٩٨٢ .
- ٢ - ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (٤٦) السنه الثالثه عشرة ، يناير - مارس ١٩٨٢ .
- ٣ - ، تطور التربيه فى الصين ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، مكتب التنمية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٧ .
- ٤ - جوناشان هموند ، الصين الارض والناس ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ، القاهره ، ١٩٧٥ ، ترجمه سلوى محمد لبيب . .
- ٥ - عبد الغنى عبود ، نازلى صالح ، فى التربيه المقارنه ، عالم الكتب ، القاهره ١٩٨٤ .
- ٦ - مردريك هاريسون ، التعليم والقوى البشرىة والنمو الاقصادى ، القاهره ، النهضه المصريه ، ترجمه ابراهيم حافظ .
- ٧ - يانج تش ، التعليم فى الصين ، مجلة مستقبل التربيه العدد الثالث ، مركز مطبوعات اليونسكو القاهره ، ١٩٧٧ .

ثانيا : المراجع الاجنبية :

8. ———, The China Higher Ed. Directory, Chiness Ed. Association International Exchanges, Hon Wing Book Co., Ltd, Hong Kong, 1987.
9. —, Education and Science, china. Hand Book Series, Foreign Languages Press, China, 1983.
10. Philip. G. Altbach, Comparative Ed., State and University of New York at Baffale, Gail P. Kelly.
11. R.F. Price, Education in Modern China, Great Britain: Routledge & Kegan Paul, 1979.
12. Ruth Sidel, Early child-hood ed. in China,, The Impact of political changes. Comparative ed., Vcl. 26. No. 1.
13. Unesco, World survey of Ed., V. Educational Policy, Legislation and Administration, Unesco. Paris, 1971.